

استشراف مستقبل الزراعة العربية في ظل تحديات الانضمام الى WTO

Foreseeing The Future of Araba Agricultuerl Under The Accession of WTO

أ.د. بلاسم جميل خلف الدليمي

د.فاضل جواد دهش

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط

م. سلام نعمة

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

المخلص

يعد موضوع انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية (WTO) من المواضيع المهمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. اذ تعاني الزراعة العربية من مشاكل كبيرة قانونية وتشريعية ومشاكل تكنولوجية ومياه واراضي وضعف في البنى التحتية الزراعية وضعف كبير في السياسات الاقتصادية الكلية مما يجعل البيئة الزراعية العربية غير موهلة في الوقت الراهن للانضمام الى المنظمة الذي لا بد منه لحصد ثمار الانضمام وتقليل الاثار السلبية.

في WTO و تتمحور مشكلة البحث في كيفية مواجهة تحديات انضمام الدول العربية الى المجال الزراعي بسبب وجود حزمة من التحديات التي تواجه الزراعة العربية ، الارضية و البيئية و المياه و البنى التحتية و الاستثمار و الحزمة التكنولوجية و القوانين و التشريعات وتوقف الدعم الحكومي وضعف الامكانيات المالية والتكنولوجيا والادارية والمعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص ، والتي ادت الى انخفاض في الانتاج الزراعي كما ونوعا ، و ضعف الصادرات الزراعية العربية ، و عدم القدرة على المنافسة السعرية و النوعية للمنتجات الاجنبية بسبب ارتفاع كلف الانتاج و انخفاض جودته على وفق المواصفات الفنية و النوعية لتحرير التجارة الدولية ، فضلا عن اشكاليات سياسات الاغراق و الدعم و الحماية و حقوق الملكية الفكرية و تحرير الخدمات و الاستثمار الاجنبي المباشر

، فضلا عن التناقض بين طرفين هما الدول العربية التي تعاني من نقص كبير في مدخلات ومخرجات الزراعة ، والدول المتقدمة التي تعاني من فائض كبير بالحزمة التكنولوجية الزراعية وفائض كبير جدا من الانتاج، مما يتطلب من الحكومات العربية اعتماد حزمة من الاصلاحات في قطاعها الزراعي لحصد ايجابيات الانضمام وتقليل السلبيات . ولقد توصل البحث الى نتائج منها ان الزراعة العربية ستواجه المزيد من التدهور بسبب العوامل الداخلية والخارجية.

Abstract

Is the subject of the Arab countries to join the World Trade Organization (WTO) of important topics , politically , economically and socially. As suffering Arab agriculture problems of large legal , legislative and technological problems , water and land and weakness in agricultural infrastructure and significant weakness in the policies of macroeconomic making agricultural environment Arab non- Mohllh at the moment to join the organization which is imperative to reap the fruits of accession and minimize the negative impacts.

And centered research problem in how to meet the challenges of the accession on Arab states to wto in the agricultural field, because there is a package of the challenges facing the Arab agriculture , land and environmental , water and infrastructure , investment and package technology and laws and legislation and stop government support and weak financial possibilities and Technology and administrative and information technology for the agricultural sector sector, which led to a decline in agricultural production quality and quantity , and the weakness of agricultural exports Arabic, and the inability to price competition and quality of foreign products due to high production costs and low quality on according to the technical specifications and quality of the liberalization of international trade , as well as More problematic policies dumping and support and protection and intellectual property rights and the liberalization of services and foreign direct investment , as well as the contrast between the two parties are the Arab countries, which suffer from a significant lack of inputs and outputs of agriculture, developed countries that suffer from a large surplus beam technological agriculture and a large surplus very production , which requires Arab governments to adopt a package of reforms in the agricultural sector to reap Affiliate positives and minimize the negatives . I have come to the results of which Arab agriculture will face further deterioration due to the internal and external factors.

يعد موضوع انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية (WTO) من المواضيع المهمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. اذ تعاني الزراعة العربية من مشاكل كبيرة قانونية وتشريعية ومشاكل تكنولوجية ومياه واراضي وضعف في البنى التحتية الزراعية وضعف كبير في السياسات الاقتصادية الكلية مما يجعل البيئة الزراعية العربية غير موهلة في الوقت الراهن للانضمام الى المنظمة الذي لابد منه لحصد ثمار الانضمام وتقليل الاثار السلبية.

وتبرز اهمية الموضوع من خلال اهمية الزراعة العربية في توفيرها للغذاء والامن الغذائي وارتباطه بالامن القومي ، فضلا عن مساهمتها في الناتج المحلي وتشغيلها للملايين من عاطلين عن العمل ، فضلا عن توفيرها للمواد الاولية اللازمة للصناعة ، واستقبالها للعديد من الصناعات كالاسمدة والمكننة والمبيدات ، كما تسهم الزراعة في الحصول على العملات الصعبة من خلال تصدير الفائض الزراعي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في كيفية مواجهة تحديات انضمام الدول العربية الى WTO في المجال الزراعي بسبب وجود حزمة من التحديات التي تواجه الزراعة العربية ، الارضية و البيئية و المياه و البنى التحتية و الاستثمار و الحزمة التكنولوجية و القوانين و التشريعات وتوقف الدعم الحكومي وضعف الامكانيات المالية والتكنولوجيا والادارية والمعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص ، والتي ادت الى انخفاض في الانتاج الزراعي كما ونوعا ، و ضعف الصادرات الزراعية العربية ، و عدم القدرة على المنافسة السعرية و النوعية للمنتجات الاجنبية بسبب ارتفاع كلف الانتاج و انخفاض جودته على وفق المواصفات الفنية و النوعية لتحرير التجارة الدولية ، فضلا عن اشكاليات سياسات الاغراق و الدعم و الحماية و حقوق الملكية الفكرية و تحرير الخدمات و الاستثمار الاجنبي المباشر ، فضلا عن التناقض بين طرفين هما الدول العربية التي تعاني من نقص كبير في مدخلات ومخرجات الزراعة ، والدول المتقدمة التي تعاني من فائض كبير بالحزمة التكنولوجية الزراعية وفائض كبير جدا من الانتاج، مما يتطلب من الحكومات العربية اعتماد حزمة من الاصلاحات في قطاعها الزراعي لحصد ايجابيات الانضمام وتقليل السلبيات .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ، ان انضمام الدول العربية الى WTO له اثار سلبية على زراعتها مسببة مزيدا من التدهور مالم يتم تهيئة البيئة القانونية والتشريعية وتصحيح السياسات الاقتصادية الكلية والبنى التحتية والمراكز البحثية لقطاعها الزراعي .

أهداف البحث

- ١- تشخيص التحديات الانية و المستقبلية التي تواجه الزراعة العربية .
- ٢- معرفة مدى ملائمة اتفاقيات WTO لواقع الزراعة العربية.

٣- توضيح الرؤيا المستقبلية لما يجب ان تكون عليه الزراعة العربية للتقليل من الازار السلبية و تعظيم الازار الايجابية للانضمام .
ولتحقيق الاهداف اعلاه فقد تضمن المبحث مبحثين يدور المبحث الاول حول اهم التحديات التي تواجه الزراعة العربية فيما اختص المبحث الثاني بالازار المحتملة لانضمام الدول العربية الى WTO فضلا عن مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالموضوع.

المبحث الاول : أهم التحديات التي تواجه الزراعة العربية

اولا : التحديات الارضية

تقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي نحو (١٦٧) مليون / هكتار ، اي حوالي ١٤% من المساحة الكلية البالغة (٤٠٢) مليون هكتار ، الا ان الاراضي المزروعة فعلا تقدر بنحو (٦٦.٥٢٢) مليون هكتار و التي تشكل حوالي ٣٤% من مجموع الاراضي القابلة للزراعة .(١)

الا ان هذه النسبة قد انخفضت بشكل كبير بسبب مجموعة من العوامل منها قلة التخصيصات المالية اللازمة لاستصلاح الاراضي و عدم توفر المياه للبعض الاخر ، وارتفاع الملوحة في مساحات واسعة منها بسبب اشباع اساليب الري القديمة ، فضلا عن كون المياه فيها كميات كبيرة من الاملاح و المواد الملوثة ، و هذه العوامل ادت الى ارتفاع تكاليف الانتاج من جهة و انخفاض الانتاجية من جهة اخرى .

و العامل الاخر متمثل بالزحف الصحراوي عليها، فضلا عن الزحف السكاني اذ فقدت الدول العربية عشرات الملايين من الدونمات من الاراضي الصالحة للزراعة و المتوفرة لها الحصة المائية و تحولت الى مناطق سكنية و غالبا ما تقام المدن على اكثر الاراضي خصوبة او القرية من الاسواق ، ناهيك عن مشاكل الملكية و الحيازة الزراعية . مما تجدر الاشارة اليه هو اتساع ظاهرة التصحر في الوطن العربي ، اذ يقع الوطن العربي في النطاق المداري الحار ، وأن معظم اراضيه تشغلها الصحاري (٦٠٠ مليون هكتار) أي بنسبة ٤٣% من إجمالي مساحته الكلية (مساحته ١٣٩٤ مليون هكتار) . أما النسبة المتبقية ٥٧% والبالغة (٧٩٤ مليون هكتار) فتحتوي فقط (بحدود ٢٠٠ مليون هكتار لغاية عام ٢٠٠٠) كمساحة صالحة للزراعة بما نسبته ١٤.٣% من المساحة الإجمالية (منها: ١٠.٤ مليون هكتار أراضي مروية أي ما نسبته ٢٢% ونسبة الأراضي الدائمة تصل إلى ٧٨%) . في حين، تبلغ المساحة المستغلة فعلياً بالزراعة ٧٦ مليون هكتار أي ٣.٨% وهو ما يعادل ٤٠.٢% من الرقعة الصالحة للزراعة. وتحتل أعلى النسب منها : السودان بنسبة ١٦.٥% والمغرب ١٥.٥% والجزائر ١٣.٤% والعراق ١٢% .(٢)

إن مشكلة التصحر، لا تقتصر على الوطن العربي وإنما تعد من أهم المشاكل البيئية في العالم. وتبدو المشكلة أكثر (خطورة) في الوطن العربي كون الصحراء تشكل ٤٣% من إجمالي مساحته، فضلا عن أن الأراضي المستغلة في الزراعة فعلياً لا تتجاوز ٤٠.٢% مساحتها الزراعية. وعليه، فإن الاهتمام المتزايد بهذه المشكلة (في الآونة الأخيرة) مرده التحذيرات المتزايدة التي تطلقها المنظمات الإقليمية والدولية بشأن الزحف المتزايد للصحراء تجاه الأحزمة الخضراء. تعاني المنطقة العربية شكلين من أشكال التصحر هما: تملح الأراضي وهذه الظاهرة تؤثر بوضوح في كل من العراق

والجزيرة السورية وبعض مناطق حوض النيل. ويمكن إيجاز أهم أسبابه ب : أساليب الري التقليدية المعتمدة؛ والهدر بكميات المياه المستخدمة في الري؛ وعدم وجود شبكات صرف مناسبة لغسل الأملاح المتراكمة في التربة عبر السنين؛ وعدم وجود صيانة لشبكات الري الزراعية، مما يؤدي إلى فياض المياه على ضفتي النهر أو بُطء جريان المياه ويزيد من سرعة التبخر وبالتالي تراكم الأملاح في التربة؛ العوامل المناخية كارتفاع درجات الحرارة التي تزيد من معدلات التبخر (تصل خلال شهر تموز إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية) في العراق؛ وعدم أتباع الدورة الزراعية الملائمة في الأراضي الزراعية، مما يزيد من تراكم الأملاح لاسيما في الزراعات المتكررة لنباتات مجهزة للتربة.

أما الشكل الثاني فيتعلق بالقطع (أو التحطيب) الجائر لأشجار الغابات، ويمكن أن يؤثر هذا الشكل في كل من سوريا والسودان ولبنان والعراق.. وغيرها. وهناك شكل آخر من التصحر تم رصده على ضفاف الأنهار الكبرى في الوطن العربي هو الحث الميكانيكي، الذي ينتج عن اختلاف مناسيب المياه (بشكل كبير) في مجرى الأنهار. ويعود سببه إلى عدة عوامل منها : موجات الجفاف المتكررة على المنطقة وبالتالي انخفاض موارد المياه؛ إنشاء السدود لخزن المياه وبالتالي انخفاض كمية المياه عبر المجرى؛ والفيضانات المفاجئة التي تسبب انجراف الضفاف لاسيما بعد مدد متعاقبة من الجفاف وانخفاض المنسوب.

فضلا عن أشكال التصحر ومسبباتها، هناك عوامل أخرى منها : تدهور الغطاء النباتي؛ وتدهور التوازن البيئي؛ وقلة الوعي البيئي لدى السكان؛ والرعي الجائر في البادية. إن ظاهرة قلة الوعي الشعبي في المنطقة العربية بالبيئة بسبب عدم وجود برامج توعية بيئية تنقف العامة من الناس بأهمية الحفاظ على الغابات للحد من التصحر. والرعي الجائر يؤثر على الغطاء النباتي في البادية فتعمل الرياح على انجراف التربة، لذا يجب العمل على وضع خطة مدروسة لتنظيم الرعي في البادية وزراعة نباتات متعاقبة تحافظ على المراعي وبالتالي تعمل على تثبيت التربة. تلك المسببات لظاهرة التصحر، لها نتائج سلبية على الأرض والسكان نوجزها بالنقاط الآتية : (٣)

- ١- تدهور خصوبة التربة.
- ٢- انخفاض موارد المياه الجوفية.
- ٣- تدهور عناصر التوازن البيئي.
- ٤- تدهور خصوبة التربة بسبب ظاهرة انجراف التربة.
- ٥- والهجرات السكانية من الريف ستتبعها بالضرورة ترك الأرض وبالتالي تعرضها للتملح.

ثانيا :التحديات البيئية:

يعد التلوث البيئي من اخطر واعقد المشاكل التي تواجه العالم في الالفية الثالثة بسبب اهمال الدول الصناعية الكبرى للبيئة والتي هي السبب الرئيس والمباشر في تلوثها من خلال التجارب النووية والانبعاثات من الصناعات غير الصديقة للبيئة فبالقدر الذي جاءت به التكنولوجيا من خدمة للبشرية الا ان اثارها السلبية على البيئة كبيرة جدا، مقابل ذلك البلدان النامية والعربية منها التي لاتمتلك من الامكانيات العلمية والتكنولوجية ما يؤهلها للحفاظ على البيئة والتقليل من اثارها السلبية ونتيجة لذلك تفقد الدول العربية سنويا مئات الاف من البشر الذين يموتون بسبب التلوث

البيئي تلوث الماء والهواء وتشير بعض الدراسات و التقارير ان معظم الدول العربية تعاني من تلوث كبير في البيئة بسبب مخلفات الحروب و اقامة المشاريع الصناعية غير الصديقة للبيئة و الاستخدام غير الرشيد للاسمدة و المبيدات ساهمت في تلوث البيئة مما يعني رفع تكاليف الانتاج الزراعي من جهة و انخفاض الانتاجية من جهة اخرى.

ثالثا : المعوقات التي تواجه الموارد المائية العربية

١- محدودية الموارد المائية

يبلغ الوارد المائي العربي المتاح حوالي (٣٣٨) مليار م^٣ / سنة ، يستثمر منها حاليا للصناعة و للزراعة و الاستعمالات الاخرى نحو (١٧٠) مليار م^٣ / سنة ، وان نسبة ما يستغل منها في القطاع الزراعي يبلغ نحو نسبة ٩٠% حوالي (١٥٦) مليار م^٣ / سنة ، تليه الاستخدامات المنزلية التي تستحوذ على حوالي (٨.٥٠) مليار م^٣ / سنة ، والاستخدامات الصناعية بنسبة تقدر بنحو (٤.٧) . وتشير التقديرات الى ان الوطن العربي ، قد يواجه عجزا قدره (٩٣) مليار م^٣ عام ٢٠٢٠ يرتفع الى (٢٥٩) مليار م^٣ عام ٢٠٣٠ ويشكل هذا العجز الكبير التحدي الرئيس للتنمية و الامن القومي العربي خلال العقود الاربعة المقبلة ، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنمية الموارد المائية ، و ترشيد استخدامها و يتراوح متوسط نصيب الفرد من المياه في هذه الدول بين (٥٠٠ – ١٥٠٠) م^٣ / سنة ، و هو ادنى من المتوسط العالمي .(٤)

٢- مشكلات تلوث المياه

تعد المخلفات الصناعية السائلة و لاسيما الذائبة منها في المياه اهم انواع الملوثات الكيميائية على اعتبار ان معظمها مواد شديدة الثباتية لا تتحلل و لا تتفكك في الظروف الطبيعية ، كما يحدث التلوث بالمعادن الثقيلة كالرصاص و الزئبق و الكاديوم ، و هو اكثر هذه الملوثات سمية عند زيادة كميته في المياه عن نسبة معينة . ويعد التلوث من الاسباب الرئيسة التي تسبب ندرة المياه الصالحة للاستعمال في الشرب و الصناعة و الزراعة .

لقد تآثرت الكثير من مياه الانهار العربية بالتلوث نتيجة حركة التصنيع التي اخذت تتطور في الاقطار العربية و رمي المياه الناتجة من المصانع في مجاري الانهار مما يسبب التأثير على نقاوتها و عذوبتها ، كذلك فأن مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية تؤثر هي الاخرى في تمليح مياه الانهار و التقليل من صلاحية تلك المياه.

وتتعرض المياه الجوفية للتلوث من خلال الاملاح الموجودة في التربة من خلال مشاكل الصرف الصحي في المدن التي لا تمتلك شبكة مجاري . او بسبب انسداد الشبكة و تعطل وسائل الصرف الصحي . و ضعف طاقة المحطات على سحب المياه الملوثة ، فضلا عن قدم انابيب شبكة المياه و تأكلها في المدن ، مما يؤدي الى نضوح المياه الملوثة ببعض العناصر ، كما أن خزن النفايات النووية بشكل غير محكم قد يؤدي الى تلوث المياه على المدى البعيد ، و يعد تلوث المياه في

الوطن العربي من ابرز الاخطار التي تهدد الموارد المائية ، و ذلك بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من اثار التلوث مما يؤدي الى خسائر كميات كبيرة من الموارد المائية السطحية و الجوفية . ويزداد التلوث بأزدياد نفايات الصناعة و الزراعة و الانسان ، و تشير الدراسات الى زيادة حجم مياه الصرف الصحي و الزراعي و الصناعي تبعا لزيادة الطب على المياه ، و من المتوقع ان تزداد كميات المياه الملوثة التي تضاف للماء المعد للاستخدام من حوالي (١٠) مليار م^٣ الى (٥٠) مليار م^٣ في سنة ٢٠٢٥ . فضلا عن استخدام الكيماويات و المبيدات . وان كل متر مكعب من المياه الملوثة ، يلوث (٤٠ - ٥٠) م^٣ من المياه النظيفة فنسبة تركيز النترات ترتفع في مياه مصر الى (٣٤٠) جزء في المليون و ما يقارب ذلك في العديد من الدول العربية ، في حين لا يجب ان تزيد نسبتها في مياه الصرف عن (٤٥) جزء في المليون .

٣- ضعف التنسيق بين الاقطار العربية بشأن المياه

لم يبلغ بعد مستوى التنسيق بين الاقطار العربية بشأن السياسة المائية الواجب اتباعها ، المستوى المطلوب الذي يرتقي الى حجم الخطر الذي يواجهها بصورة منفردة ، ان الموقف العربي الموحد من شأنه ان يدفع الاطراف غير العربية الى التفكير الجدي قبل المباشرة بتنفيذ المشاريع الاروائية من جانب واحد .

٤- اعتماد طرق تقليدية في الري

لا زالت طرق الري المستعملة في الاراضي المروية تعتمد الاساليب التقليدية المتمثلة في اغراق او غمر الحقول المروية و نقل الماء من الانهر الرئيسية عبر قنوات اعتيادية ، فضلا عن طريقة الحراثة التي تتمثل بأستخدام القلاب الذي يصل الى عمق اكثر من (٥٠) سم في التربة ، مما يؤدي الى استنزاف كميات كبيرة جدا من المياه . ان الطرق التقليدية المستعملة في الري او في نقل المياه و ايصالها الى الحقول الزراعية ، كما تشير الكثير من الدراسات ، تسبب تدهورا كبيرة في المياه ، فقد ذكرت احدى دراسات منظمة الغذاء و الزراعة الدولية ، بان الهدر بالمياه ' نتيجة لسقي الاراضي الزراعية المستغلة يقدر بنسبة ١٥% خسائر اثناء عملية الري ، نسبة ١٥% خسائر في نظام الري ، نسبة ٢٥% خسائر الاستخدام في

الحقل اي ان كفاءة الري لا تتعدى نسبة ٤٥% و مجموع الهدر يبلغ نسبة ٥٥% ، كما اشارت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى ان كمية المياه التي تستعمل في ري الهكتار الواحد تبلغ ١٢ الف م^٣ / سنويا في حين يكفي للهكتار الواحد ، اذا ما تم تنظيم الري مقدار من الماء يقدر نحو ٧٥٠٠ م^٣ من المياه . (٥)

يتضح لنا من ذلك ان هناك امكانيات واسعة لزيادة الاراضي الزراعية التي تروى بمياه الانهار ، و يمكن زيادة مساحة الاراضي الحالية و البالغة (٩) مليون هكتار الى (١٧.٥) مليون هكتار من الاراضي الزراعية ، و هذا يساعد في معالجة مسألة نقص الغذاء و التقليل من حجم الفجوة الغذائية ، و يزيد من زراعة مساحات الاراضي الزراعية غير المستغلة .

٥- ضعف الرقابة و المتابعة من قبل الاجهزة الحكومية الزراعية العربية .

٦-اتخاذ معظم دول المنبع المياه وسيلة ضغط سياسي واقتصادي على الدول العربية وعدم احترامها للاتفاقيات والقوانين والاعراف الدولية التي تنظم مياه الانهر الدولية .

٧-المشاكل المتعلقة بالمياه الجوفية

للمياه الجوفية اهمية كبيرة في الدول ذات الندرة في المياه السطحية ، و تستمد المياه الجوفية معظم مياهها من المياه السطحية ومياه الامطار التي تنفذ الى باطن الارض ، و مصادر تغذية المياه الجوفية كافة تأتي من السقط و الترشيح و التسرب من الانهار و البحيرات ، كما يساهم الملأ الاصطناعي من مياه الري الفائضة و الضائعات بالتسرب و المياه اليافة المصاحبة للانفجارات البركانية كمصادر اخرى للمياه الجوفية .

ويقدر الخزين المتجدد و الاستراتيجي من الموارد المائية الجوفية في الاقطار العربية بحوالي (١٨٨٩٤) مليار م^٣ بالنسبة للخزين المتجدد ، (١٤٢١٧) مليار م^٣ للخزين الاستراتيجي .

رابعا : تحديات الحزمة التكنولوجية الزراعية

تشير دراسة كل من Doyle & Ridout الى ان نسبة التغير الحاصل في الانتاجية الزراعية يعتمد على نسبة التغير التكنولوجي و على مدى حجم انتشار التكنولوجيا الحديثة . وهناك دراسات اخرى تؤكد على ان الانخفاض الشديد لمستوى كثافة التكنولوجيا في الزراعة العربية بالمقارنة بما هو حاصل في البلدان المتقدمة قد ادى الى انخفاض كفاءة الزراعة العربية عنها في البلدان المتقدمة بمقدار ١٤% . وفيما يأتي عرض لاهم مكونات الحزمة التكنولوجية (٦) :-

❖ المكننة الزراعية

تؤكد الدراسات على الاهمية الكبيرة للمكننة الزراعية التي تزيد انتاجية العمل بمقدار (٨٠)ضعفا ، و زيادة انتاجية الارض و تقليل التكاليف، الا ان الاحصائيات العربية في جدول (١) تشير الى ان هناك عجز كبير في الساحبات وان المتاح (٥٧٠) الف ساحة كمعدل للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٥) بينما العجز قدره (٦٠٥) الف ساحة وفقا للمعدل العالمي للساحبات بأعتبار ان كل ساحة مخصصة الى ٥٥ هكتار ، اما فيما يخص الحاصدات فان الوطن العربي يمتلك (٤٢٣٩٢) حاصدة كمعدل للمدة نفسها و هناك عجز قدره (١٤٨) الف حاصدة بأعتبار ان المقياس العالمي هو حاصدة لكل ٣٤٥ هكتار ، و تمتاز الحاصدات بسرعة اندثارها وان تقادم الحاصدة سيؤدي الى كثرة الفاقد عند الحصاد بسبب بقاء كميات كبيرة من الحبوب مع التبن،فضلا عن عدم كفاية الحاصدات سيؤدي الى تأخير حصاد الحقل عن موعده المحدد مما يؤدي الى سقوط كميات كبيرة من الحبوب ، وتقدر نسبة الفاقد اثناء الحصاد بـ ٢.٤% . (٧)

و من الجدير بالذكر ان نشير الى ان الصناعات العربية للساحبات و الحاصدات لا تلبي الحاجة الفعلية مما يعني استمرار الاعتماد على الدول الصناعية لتوريد هذه المسلزمات ، فضلا عن انها اقل كفاءة من مثيلاتها المصنعة في الدول المتقدمة .

الجدول (١)

يوضح عدد الساحبات و الحاصدات الزراعية في الوطن العربي للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

الساحبات	الحاصدات	الحاصدات والساحبات السنوات
٥٣٦٥٥٨	٣٩١١٨	٢٠٠٥
٥٦٧٨١٠	٤٢٣٥٣	٢٠٠٦
٥٨٢٥٤٠	٤٤٧٩٩	٢٠٠٧
٥٩٧١٥٤	٤٥٧٠٢	٢٠٠٨
٥٩٨٢٨٦	٤٦٠١٣	٢٠٠٩
٥٩٩١٧٦	٤٦٣٩٨	٢٠١٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية ، الخرطوم ٢٠١١ ، المجلد رقم (٣١) .

❖ الاسمدة

اصبحت تقانة الاسمدة المتطورة احد المتغيرات الاساسية في المعادلة الانتاجية الزراعية ، اذ اثبتت التجربة و الحقائق الميدانية ان تقانة التسميد المتطور تأتي في قمة العوامل التي تحقق زيادة في الانتاج الزراعي ، و تحسين انتاجية عوامل الانتاج الاخرى من ارض ، وماء ، وبذور الخ ، وتشير الفاو الى ان الاسمدة كانت وراء (٥٥%) من الزيادة الكبيرة في الانتاجية الزراعية التي تحققت خلال السنوات (١٩٦٥ - ١٩٧٦) ، ففي ايرلندا و هولندا ، بلغت (٢) طن / دونم كمتوسط

للمدة (١٩٩٢ - ١٩٩٤) لاستخدامها اعلى معدلات التسميد ، اذ بلغ معدل التسميد (١٧٥) كغم / دونم الى جانب عوامل اخرى اكثر تقدما تقنيا في العالم .(٨)

وفقا للإحصائيات في الجدول (٢) فان معدل انتاج الوطن العربي (٧٧٠٠) الف طن/سنويا من الاسمدة الفوسفاتية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بينما الحاجة الفعلية هي (١٢٩٥١) الف طن/سنويا مما يعني وجود عجز مقداره (٥) مليون طن/سنويا يتطلب استيرادها من الخارج ،ولكن اذا تم اعتماد معدل الكمية العالمية في التسميد والتوسع في الزراعة فستكون الحاجة اكبر من تلك بكثير ، اما الاسمدة الازوتية فقدبلغ معدل الانتاج المحلي للمدة نفسها (١٨٥٠٠) الف طن/سنويا ، بينما الحاجة الفعلية (٢٥٥٠٠) الف طن مما يعني وجود نقص قدره (٧) مليون طن سنويا ، اتضح ان هناك نقص كبير في الاسمدة يقدر (١٢) مليون طن سنويا ،فضلا ان بعضها اقل كفاءة وفاعلية مقارنة بالاسمدة المنتجة في الدول المتقدمة.

الجدول (٢)

اجمالي الاسمدة المنتجة والمستوردة في الوطن العربي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) الكمية/الف طن

الاسمدة	الاسمدة الفوسفاتية	المجموع	الاسمدة الازوتية	المجموع	المجموع الكلي
---------	--------------------	---------	------------------	---------	---------------

المنتج + المستورد		المستوردة	المنتجة محليا		المستوردة	المنتجة محليا	السنوات
٢٧٩١٥	١٩٨٤٨	١١٣٢	١٨٧١٦	٨٠٦٧	١٤٢	٧٩٢٥	٢٠٠٥
٢٨٦٢٧	٢٠٢٢٥	١٢٨١	١٨٩٤٤	٨١٠٢	١٥٦	٧٩٤٦	٢٠٠٦
٢٦٧٣٨	١٨٩٣٠	١٣٥٢	١٧٥٧٨	٧٨٠٧	١٣١	٧٦٧٦	٢٠٠٧
٢٧١٢٩	١٩٥٤٦	١٣٩٦	١٨١٥٠	٧٥٨٣	١٩٣	٧٣٩٠	٢٠٠٨
٢٧٠٧٣	١٩٤٧٢	١٤٠٥	١٨٠٦٧	٧٦٠١	١٨٦	٧٤١٥	٢٠٠٩
٢٧٥١٠	١٩٨٠٠	١٤٨٨	١٨٣١٢	٧٧١٠	١٩٩	٧٥١١	٢٠١٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، الخرطوم ٢٠١١ ، المجلد رقم (٣١) .

❖ المبيدات

لم تعطي الدول العربية الالهية المطلوبة لصناعة المبيدات وما تم انتاجه لايغطي الحاجة من حيث الكم والنوع وظلت الزراعة العربية معتمدة على الشركات العالمية لتوريد المبيدات ، و التي اصبحت عملية توريدها تحت رحمة الشركات الاحتكارية و التي دخلت تحت طائلة حقوق الملكية الفكرية ، لا يعرف حجم الاضرار الناجمة عن استخدام البعض منها وما ينتج منها محليا لايرتقي الى مستوى المبيدات التي تنتجها الشركات العالمية.

ويشير الجدول (٣) الى ارتفاع التخصيصات المالية اللازمة لاستيراد المبيدات و بكل انواعه اذ ارتفعت من (٦١١) مليون دولار عام ٢٠٠٥ الى ٨٦٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ ، و هذا الارتفاع الكبير الحاصل في قيمة المستوردات من المبيدات يعكس ارتفاع اسعارها في الدول المتقدمة و شركاتها الاحتكارية بظل حقوق الملكية الفكرية ، فضلا عن ازدياد الكميات اللازمة للزراعة مما يعكس حجم التلوث الحاصل في الزراعة العربية .

الجدول (٣)

قيمة الواردات من مبيدات الاعشاب و الفطرية و الحشرية و المطهرات و المبيدات

للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) الف دولار

نوع المبيد	مبيدات الاعشاب	المبيدات الفطرية	المبيدات الحشرية	مطهرات ومبيدات	المجموع
السنوات					
٢٠٠٥	٧٥٢٨٦	٧٢٤٦٦	١٤٧٩٢٠	٣١٦٢٦٢	٦١١٩٣٤
٢٠٠٦	٨٦١٩٤	٨٤٥٢٧	١٥٠٧٨٣	٣٥٣٨٢٨	٦٧٥٣٣٢
٢٠٠٧	٩٠٦٤٩	٩٠٠٠٤	١٣٠٩٤٦	٤٢٥٥٢٣	٧٣٧١٣٢
٢٠٠٨	١١٠٣٢٩	٩٧٨٨٩	١٢٨٣١٨	٥٠٩٤٥٨	٨٤٥٩٩٤
٢٠٠٩	١١٠٨١٣	٩٨٩١١	١٣٠٤١٦	٥١٠٢١٨	٨٥٠٣٥٨
٢٠١٠	١٢٠١٧٣	٩٩٦٠٠	١٣١٦٧٧	٥١٠٧٦٣	٨٦٢٢١٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، الخرطوم ٢٠١١ ، المجلد رقم (٣١) .

❖ البذور المحسنة و التقاوي وسلالات الحيوانات

كما شكلت تقانة البذور محور (الثورة الخضراء) التي انطلقت في عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي ، اذ ركزت على عدد محدود من المحاصيل الرئيسية و التصديرية (القمح ، الرز ، الذرة الصفراء) بالاعتماد على البذار المحسن اصناف (القمح المكسيكي ، الرز الفلبيني ، الذرة الصفراء الهجينة) ، و باقل من عشر سنوات من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٣ ، قفزت المساحات المزروعة بالاقماح عالية الانتاجية في الشرق الاقصى بسرعة مثيرة ، منتقلة من (٣٦) الف دونم الى (٦٠) مليون دونم ، اي (١٦٦٦) ضعفا ، كما قفزت مساحات الرز العالي الانتاجية من (٩٦) الف دونم الى (٦٨) مليون دونم ، اي (٣٤٧) ضعفا ، و استمر ارتفاع الانتاجية الزراعية بصورة مذهلة في العديد من دول اسيا ، فقد زرع الصينيون عام ١٩٩٠ مساحات اقل من الحبوب (٣٧٠) مليون دونم مقارنة بعام ١٩٨٠ (٣٧٨) مليون دونم ، في واحدة من اكثر الطفرات انتاجية على الاطلاق ، الا ان الملاحظ ان الدول العربية لم تعطي الاهمية المطلوبة لانتاج البذور المحسنة بسبب ضعف الاهتمام بالمراكز البحثية المتخصصة بانتاج ذلك وما انتج لايسد الا نسب متدنية جدا من الحاجة الفعلية ، فضلا عن كونها اقل انتاجية من مثيلاتها الاجنبية وكان الاعتماد على الاستيراد من الخارج وهنا تكمن المعضلة لانها تدخل ضمن اتفاقيات وحقوق الملكية والاحتكار ، فضلا عن ارتفاع اسعارها. (٩)

❖ تقانات الري

كان لتقانات الري المتطورة دورا في تهيئة متطلبات الري ولا سيما للاصناف عالية الانتاجية حيث حققت الارتقاء بغلة الدونم ، و بهذا الصدد تشير دراسات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الاراضي القاحلة (اكساد) الى الزيادة المضطردة في الانتاج مع زيادة كمية مياه الري التكميلي ، اذ ادى الى توفير (٧٣٩) ملم من مياه الري التكميلي الى زيادة انتاجية الحنطة بنسبة (٦٧%) في الاردن ، و كذلك ادى توفير (٣٦ - ٢١٥) ملم من مياه الري التكميلي الى زيادة في انتاجية الحنطة تراوحت بين (٤٦%) و (٧٩%) في سوريا ، كما اكدت التجارب ان اضافة (٦٠) كغم من سماد النتروجين مع مياه الري التكميلي ضاعفت الانتاجية من الحنطة بنسبة (٢٧٨%) . (١٠)

ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك نقص كبير جدا في استخدام هذه التقانة في الدول العربية على الرغم من اهميتها و لا زالت معظم الزراعة تسقى وفق اساليب الري القديمة .

خامسا : ضعف الاستثمارات الزراعية الحكومية

من المعلوم ان الاستثمارات الحكومية العربية الموجهة الى القطاع الزراعي ضعيفة ولا تتناسب وحجم التحديات وطبيعة الاراضي وما تحتاجه من عمليات استصلاح و غسل التربة و تعديل و غير ذلك ، و مشاريع الري و البزل و الخزانات و السدود ، الحزمة التكنولوجية و ماتحتاجه من مبالغ مالية كبيرة جدا ، البنى التحتية الزراعية التي تنتشر حيثما انتشرت الزراعة ، البحث و التطوير الذي يعد الركيزة الاساسية للتطور فضلا الاستثمار في مجال الارشاد و المؤسسات التي تخدم القطاع الزراعي .

ان ما يزيد المشكلة تعقيدا هو ضعف مساهمة القطاع الزراعي الخاص العربي في مجال الاستثمارات في البنى التحتية والبحث والتطوير والارشاد الزراعي وذلك لضعف الامكانيات المالية والادارية والتكنولوجية والمعلوماتية من جهة ولارتفاع المخاطرة في هكذا نوع من الاستثمارات وطول مدة الانتظار اذ انه يسعى الى الربح السريع . وفي هذا الصدد فقد اشار التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو لعام ٢٠١٠ ان انفاق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي واليابان قد بلغ ٤١٧ مليار دولار لعام ٢٠٠٨ على البحث والتطوير وكانت حصة المراكز البحثية كبيرة جدا منها ، وقد انفق الكيان الصهيوني ٩ مليار دولار على البحث والتطوير ٤٢% منها على البحوث الزراعية. بينما كان الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية منخفض جدا وان افضل دولة كانت تونس اذ بلغ ١% من ميزانيتها التي هي منخفضة بالاساس واول دولة عربية هي المملكة العربية السعودية اذ بلغ ٥.٠% . وان حصة المراكز البحثية الزراعية منخفضة جدا. (١١) . مما انعكس سلبا على القطاع الزراعي العربي.

سادسا : ضعف البنى التحتية الزراعية

تشير معظم البحوث والدراسات ، فضلا عن التجارب العالمية بأن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يستلزم توفير خدمات بنية تحتية متكاملة تشمل: الطرق والجسور والموانئ والسكك الحديدية والمطارات ومشروعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والغاز ، ويمكن القول أن توفير هذه التجهيزات يعد أمراً ضرورياً لإيجاد بيئة استثمارية محفزة لإقامة مشروعات تنموية تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال توفير الخدمات المادية والاجتماعية وفرص العمل له ، كما أن توفير هذه التجهيزات يعد شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتوطين رأس المال المحلي، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار مع القطاع العام في مشروعات البنية التحتية المختلفة.

تمثل البنية التحتية العمود الفقري وشریان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية للمجتمع. وهذه الحقيقة تؤكدتها الدراسات والأبحاث القديمة والحديثة، كما تؤكدتها الرؤية الواقعية الرشيدة لما تؤدي إليه خدمات البنية التحتية من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد.

وقد تشير التقارير الى ضعف البنى التحتية لمعظم الدول العربية وضعف ترابطها لضعف الاهتمام الحكومي وانخفاض الاستثمارات الحكومية الموجهة للبنى التحتية من مشاريع الري والبنز والخزانات والسدود والكهربة الريفية والطرق والمواصلات ووسائل النقل والطاقت الخزنفة والبحوث والدراسات الخاصة بها ، فضلا عن محدودية القطاع الخاص في الاستثمار في مجال البنى التحتية لضعف امكاناته المالية والتكنولوجية والادارية مما انعكس سلبا على ضعف الاستثمارات الوطنية والاجنبية في الزراعة العربية وهذا انعكس على الانتاج الزراعي(١٢).

المبحث الثاني : اثار الانضمام الى WTO

اولا : الاثار الايجابية

تتوقف الاثار الايجابية لتحرير التجارة الدولية على القطاع الزراعي في الدول العربية على توفر القاعدة الموردية وقدرة الهياكل المؤسسية والتنظيمية للقطاع الزراعي على الاستجابة والتكيف واعادة التأهيل للارتفاع بمستوى الانتاج الزراعي ونوعيته ، ورفع القدرات التنافسية من خلال انتاج اكبر كمية وبجودة عالية وباقل كلفة وهذا يعتمد على مدى استخدام الحزمة التكنولوجية، وكذلك على تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون والتنظيم الاقتصادي بين الدول العربية ، لترتيب اوضاعها في الدفاع عن مصالحها بدعم موقفها التفاوضي ، وتحقيق الاستفادة من المزايا التي تحصل عليها التكتلات الاقتصادية والتجارية في ظل (WTO) .

ثانيا : الاثار السلبية

على الرغم من الاثار الايجابية المتوقعة بتحرير التجارة الزراعية في القطاع الزراعي العربي ، الا ان هناك ايضا آثاراً سلبية متوقعة ، ، بسبب عدم التكافؤ وفي كل المجالات فيما بين الدول العربية والدول المتقدمة وتتضح من خلال الاتي :

• الغاء الدعم الحكومي

يتوقع ان يؤدي الغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية (دعم المزارعين + دعم الصادرات) ، الى ارتفاع اسعار هذه المنتجات في السوق الدولية مثل اللحوم ومنتجات الالبان والسكر والحبوب ، اذ ان معظم الدول العربية مستوردة لهذه المنتجات بشكل كبير . ويقدر الخبراء انه من المتوقع ان ترتفع اسعار السلع الزراعية في السوق العالمية بنحو (١٠%) ، نتيجة تحرير التجارة في قطاع السلع الزراعية ، فضلا عن ان كمية الاستيراد ستزداد نتيجة لزيادة عدد السكان ، وعدم مجاراة النمو في مجال الزراعة للزيادة السكانية التي تزداد بنسبة مرتفعة ، وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية ، وما لذلك من تأثير سلبي على الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم في الدول العربية ان الاثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية على التجارة في الدول النامية بالذات ، سوف يعتمد على تركيبة التجارة الخارجية لهذه الدول ، فعلى المدى القصير ستعاني الدول المذكورة خسائر كبيرة تتمثل بزيادة فاتورة الاستيراد ، وذلك لان الصادرات الزراعية ستحتاج مزيدا من الوقت ليتم زيادة الانتاج ، من خلال اعادة استخدام الموارد الزراعية طبقا لاسعار الدولية الجديدة المتوقع ارتفاعها وهذه الحالة تعتمد على مرونة الانتاج الزراعي العربي في دفع عجلة الانتاج ، ولاسيما الغذائي نحو الامام بقفزات متسارعة مواكبة للسوق العالمية ، ولذلك فان معظم الدول العربية لا تستطيع دفع الانتاج الزراعي فيها ، بسبب ضيق قاعدة الموارد ، وضعف الاستثمارات الزراعية وغيرها ، وستكون هذه الاثار السلبية اشد وطأة عليها . (١٣)

• حقوق الملكية الفكرية

من المتوقع حصول زيادات في اسعار مستلزمات الانتاج ، ولاسيما تلك المتعلقة بمدخلات الانتاج الزراعي ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، والتي تمنع أي تبادل تجاري بدون اتفاق مسبق ضمن الاتفاقيات متعددة الاطراف ، مثل البذور المحسنة او تقاوي البطاطا والمبيدات او افراخ الدواجن ، وهي تقانة خاضعة لقواعد حقوق الملكية الفكرية ، ولايجوز التعامل معها الا من خلال اتفاقيات مسبقة بين اطراف البيع والشراء او اجازات التصنيع ، مما قد يترتب على ذلك نقص استيرادات مستلزمات الانتاج الضرورية وزيادة مخاطر تدهور الانتاجية الزراعية . كما ان اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، يفرض مستويات حماية عالية لتلك الحقوق تفوق عما كان سائدا في الاتفاقيات التي قبلها ، الامر الذي يترتب عليه تحويلات مالية ضخمة من الدول العربية الى الدول المتقدمة ، للحصول على تلك الحقوق ، او نتيجة للتعويضات في استخدام براءات الاختراع في

تطوير القطاع الزراعي ربما يؤدي هذا الى ارتفاع التكلفة الحقيقية لبرامج التنمية ، وعلى وجه الخصوص تلك البرامج المتعلقة بالتطوير والتحديث التقني الزراعي.

• التعريف الكمركية

يترتب على الخفض التدريجي للتعريفات الكمركية المقرر للمنتجات الزراعية ، تخفيض الابرادات العامة للدول العربية ، الامر الذي يساهم في عجز او زيادة العجز في الموازنة العامة لهذه الدول مما قد يدفعها للبحث عن موارد اضافية ، منها فرض او زيادة الضرائب على الافراد والمشروعات الزراعية، الامر الذي يؤدي الى اثار سلبية على تكلفة الانتاج الزراعي والانشطة الاخرى ، وستكون هذه الاثار اشد وقعا على الدول العربية التي تشكل فيها حصيلة الرسوم الكمركية على الواردات ومنها الزراعية جزءاً مهماً من ايراداتها المالية .

• مكافحة الاغراق

من المحتمل ان يؤدي تطبيق قوانين مكافحة الاغراق والوقاية والاجراءات التعويضية من قبل الدول المتقدمة على وارداتها من السلع الزراعية الى الاضرار بالدول العربية المصدرة لتلك السلع ، نظرا لما تنسم به هذه القوانين من درجة في التعقيد في ظل ضعف ادارات القطاعات الزراعية للدول العربية ، لعدم المامها وقلة خبرتها في مجال تطبيق تلك القوانين واللوائح والاجراءات الادارية الخاصة بها مقارنة بامكانيات وخبرات الدول المتقدمة في استخدامها لتلك القوانين لحماية منتجاتها وبصورة تمييزية ضد الدول العربية. (١٤)

• القدرات التنافسية

صعوبة منافسة المنتجات الزراعية المحلية للدول النامية للمنتجات المماثلة لها المستوردة من الخارج بتكلفة اقل وجودة اعلى ، مما سيكون له اثار سلبية على انتاج السلع الزراعية المحلية للدول العربية وزيادة معدلات البطالة ، وبالتالي تردي الاوضاع الاقتصادية للقطاع الزراعي في هذه الدول .

ويختلف تأثير هذه المنافسة على الدول العربية ، فكلما كانت درجة الانفتاح المباشر السريع وغير المسبوق بالتحضير والاستعداد الكافيين للتغيرات في الاسواق العالمية (من حيث الاسعار والمواصفات القياسية لهذه السلع) كبيرة تعرضت منتجات الدولة العربية الى منافسة ضارية ، قد

لاستطيع معها الصمود امام مثيلاتها المستوردة الامر الذي قد يهدد بانهيار الانتاج المحلي الزراعي فيها.

• النفاذ الى الاسواق

قد تواجه الدول العربية في المنافسة السعرية للسلع الزراعية والنفاذ الى الاسواق العالمية صعوبات بسبب انخفاض القدرات التنافسية للسلع الزراعية العربية التي تتسم بارتفاع تكاليفها وانخفاض كمياتها وتدني نوعيتها، ويمكن القول ان السلع الزراعية العربية غير قادرة على منافسة السلع الزراعية الاجنبية حتى في الاسواق العربية نفسها .

اذ ان القدرات التنافسية تتحدد بمجموعة من المحددات هي :- (١٥)

- أ- الانفاق العلمي والتكنولوجي ، الذي يساعد على ادخال منتجات جديدة ورفع القدرات والمزايا التنافسية التي تعد ضرورة للقدرة على النمو والابتكار .
 - ب- مواكبة التطورات الحاصلة في الاسواق العالمية ، والقدرة على مواجهة التغيرات الحاصلة في تلك الاسواق التي يتحدد على ضوءها مساحة الاسواق للمنتجات الزراعية .
 - ج- تكاليف الانتاج الزراعي ، وتعد من المحددات المهمة للقدرة على التنافس لارتباط التكاليف بالسعر النهائي للمنتجات .
 - د- الجودة التي تعكس درجة الموصفة للمنتجات الزراعية من خلال الاهتمام بنوعية المواد المستخدمة في الانتاج الزراعي ، وفاعلية اجهزة السيطرة النوعية على المنتج .
 - هـ- فاعلية الدولة وتدخلها ، والذي يتضح من خلال تبني سياسات زراعية وتجارية مساندة للقطاع الزراعي ، وتهيئة الاموال اللازمة للاستثمار لزيادة الانتاج وتطويره .
- وعلى اساس ذلك نجد ان الدول المتقدمة قد عملت طول العقود الماضية على تبني سياسات زراعية مفادها تعزيز المزايا التنافسية ، والبحث عن اسواق خارجية ، فالمنافسة الدولية اصبحت تعتمد على سرعة التأقلم مع تبدل الطلب ، وسرعة تطبيق التكنولوجيا الزراعية في كنف عالم متزايد الانفتاح .

وبالنسبة للدول العربية عامة فان الواقع الفعلي يشير الى صعوبة منافستها سعريا في اسواق الدول المتقدمة وذلك بسبب عدم تكافؤ القدرات التنافسية لضعف القدرات التنافسية العربية حاليا ، مقارنة بالدول المتقدمة لعدة اسباب من اهمها : (١٦)

- أ- ان معظم مدخلات الانتاج الزراعي مستوردة ومن المتوقع استمرار استيرادها مما يزيد من تكلفة الانتاج المحلي .
- ب- محدودية الفائض الزراعي القابل للتصدير في معظم الدول العربية ومعظمه ليس من السلع الغذائية الرئيسية ، كما ان معظم هذه الدول تعد من اكبر مستوردي الحبوب ولاسيما القمح والمواد الغذائية الاخرى ، الامر الذي يترتب عليه انها ستدفع ثمنا اكثر لما تستورده ، لسد الفجوة الغذائية بين الانتاج المحلي والاستهلاك المحلي على اثر رفع الدعم .

- ج- ضعف كفاءة الجودة في منتجات الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة لتسارع التقدم العلمي والتكنولوجي بدرجات شديدة في الدول المتقدمة .
- د- التطور التكنولوجي الذي ادى الى خفض الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض تكلفة الايدي العاملة للدول العربية ، التي تعتمد على تصدير منتجاتها على اساس انخفاض تكلفة الايدي العاملة وذلك بتأثير التطور في استخدام الهندسة الوراثية في استنباط انواع جديدة من البذور عالية المحصول ، واستحداث وسائل جديدة للري مع تطوير صناعة الاسمدة .
- هـ- تشدد الدول المتقدمة في تطبيق معايير الصحة والصحة النباتية ، والمواصفات والمقاييس الفنية على الواردات الزراعية من الدول الأخرى ومنها الدول العربية ، اذ تتضمن هذه المعايير العديد من الشروط التي يصعب على الدول العربية تطبيقها ، وبذلك فهي تحقق

استفادة من مميزاته في تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة الدولية ، فضلا عن تقدمها العلمي والتكنولوجي ، لذلك عندما يتم تطبيق معايير واحدة على مجموعتين مختلفتين من الدول من حيث طبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيها ، ودرجة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي ، ينشأ عنها حتما اختلافات نسبية او جوهرية عند تقدير الآثار او النتائج المترتبة على تطبيق تلك الاتفاقيات .

• مبادئ الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وفقا الى WTO

لقد اكدت اتفاقيات WTO بالتزام حكومات الدول التي وقعت على الاتفاقية التجارية بايقاف كل اشكال الدعم الحكومي الى القطاع الزراعي ، وقد التزمت الدول العربية وعلى الفور بذلك ، بينما لم تلتزم حكومات الدول المتقدمة بذلك وقدمت كل اشكال الدعم الى القطاع الزراعي وباساليب غير مباشرة وكما موضح بالجدول (٤).

الجدول (٤)

مقدار الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي في دول مختارة للاعوام (١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠٠٥-٢٠١٠)
(٢٠١٠) القيمة :مليون دولار

الدولة	السنة			
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
استراليا	٢١٢٩	١٢٨٠	١٩٧٦	٢٠١٦
كندا	٥٧٣٨	٥٨٥٥	٨٣٨٨	٩٨٦٩
الاتحاد الاوربي	١٣٩٣٤٧	٩٩٥٩١	١٥٠٥٠١	١٦٦٢١٢
اليابان	٩٧٦١٩	٦٧٦٩٣	٥٩٥٦٨	٦٠٨١٨
المكسيك	٦٧١١	٨٧٨٨	٦٤٣٠	٥٩٤٢
تركيا	٦٢٣٧	١٠٧٠٤	١٣٩٢٤	١٥٦٣٠
الولايات المتحدة	٦٨١٥٤	٩٦١٧٧	١٠٩٦٨٠	١١٦٣٢٥

المصدر:- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ورشة العمل الاقليمية حول أزمة الغذاء العالمية و اثارها على الامن الغذائي العربي ، الجمهورية التونسية ، ١١- ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨ ، الخرطوم ،يناير ، ٢٠٠٩ ، ص٥٦ .

- اما بخصوص مصدر عام ٢٠١٠ ، فتم الحصول عليه من شبكة الانترنت .

ان الغاء الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وفقا لاتفاقيات WTO ستتضرر منه الدول النامية و العربية حصرا أما الدول المتقدمة فلن تتضرر للأسباب الآتية (١٧) :

١- ان الدول المتقدمة لن تلتزم بهذه البنود و استمرت بتقديم مليارات الدولارات سنويا للقطاع الزراعي في مجال البنى التحتية و المراكز البحثية و كل ما من شأنه تقليل التكاليف لمدخلات الانتاج و كما موضح في الجدول (٣) اذ ارتفع الدعم الأمريكي من (٦٨) مليار دولار عام ١٩٩٥ الى (٩٦) مليار دولار عام ٢٠٠٠ و الى ١٠٩ مليار دولار لعام ٢٠٠٥ و الى ١١٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ على الرغم من الازمة المالية العالمية ، كذلك الحال بالنسبة للدول المتقدمة ولو بنسب مختلفة .

٢- أملاك الشركات الزراعية الخاصة في الدول المتقدمة للامكانيات المالية و الفنية و العلمية و التكنولوجيا التي تؤهلها لزيادة الانتاج وتطويره .

٣- طوال عقود من الزمن قدمت حكومات الدول المتقدمة مئات المليارات من الدولارات لانجاز وتطوير البنى التحتية و المراكز البحثية و كل ما من شأنه ان يخفض تكاليف الانتاج الزراعي ويسهم في رفع القدرات التنافسية .

٤- التزام الدول العربية و على الفور بآلغاء الدعم عن القطاع الزراعي في الوقت الذي يعاني فيه القطاع الزراعي الخاص من ضعف الامكانيات المالية و الفنية و العلمية و التكنولوجيا . والذي هو بامس الحاجة الى الدعم وفي كافة المجالات .

٥- ضعف المراكز البحثية الزراعية في الدول العربية .

٦- هشاشة البنى التحتية الزراعية في معظم الدول العربية .

٧- عدم امكانية الدول العربية على انتاج مكونات الحزمة التكنولوجية الزراعية .

نستنتج مما تقدم مزيدا من التخلف والتدهور للزراعة العربية .

• حرية انتقال رؤوس الاموال

تنص مبادئ WTO على حرية انتقال رؤوس الاموال و منها الاستثمارات المباشرة في الزراعة من اموال وتكنولوجيا و خبرات و هنا يمكن القول بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لن يتجه للعمل في الزراعة العربية للأسباب الآتية (١٨) :-

١- ضعف و هشاشة البنى التحتية و التحديات المائية و البيئية مما يعني ارتفاع تكاليف الانتاج .

٢- ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية المالية و النقدية و التجارية .

٣- ارتفاع معدلات التضخم .

٤- فشل السياسات التنموية الزراعية .

٥- الفساد الاداري و المالي .

وهذه تمثل الاسباب الذاتية اما الاسباب الموضوعية فتتمثل بالاتي :

١- ان الدول المتقدمة تعاني من فائض في الانتاج الزراعي فهي تفتش عن اسواق لتصريفه ولا تفتش عن اماكن للزراعة .

٢- العمل بكل الوسائل الممكنة لكي تبقى الدول العربية اسواق لتصريف فائض الغذاء العالمي .

الاستنتاجات و التوصيات

اولا : الاستنتاجات

- ١- اظهر البحث حزمة من التحديات التي تواجه الزراعة العربية متمثلة بالتحديات الارضية و المياه و البيئة و الحزمة التكنولوجية وضعف الاستثمارات الحكومية و ضعف البنى التحتية فضلا عن ضعف القوانين و التشريعات و البحث و التطوير و المؤسسات ذات العلاقة بالزراعة .
- ٢- عدم استفادة الدول العربية من التكتلات الاقتصادية العربية التي سمحت بها WTO .
- ٣- غياب التنسيق بين الدول العربية لحل المشاكل الزراعية و تنسيق السياسات التي تخدم القطاع الزراعي .
- ٤- ضعف الامكانيات المالية و الفنية و الادارية و التكنولوجية و المعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص في الدول العربية .
- ٥- ضعف الاهتمام بالبحث و التطوير و المراكز البحثية الزراعية من خلال ضعف الاموال المخصصة و ضعف الكوادر و الاجهزة الفنية المستخدمة .
- ٦- ضعف الاهتمام بالحزمة التكنولوجية و اتضح ذلك من خلال النقص في مكوناتها .
- ٧- النقاط اعلاه ادت الى تدهور الانتاج الزراعي و انخفاض الانتاجية .
- ٨- ان الانضمام الى WTO لن يعالج المشاكل و التحديات التي تواجه الزراعة العربية .

٩- المناخ الاستثماري والبيئة الاستثمارية الزراعية العربية غير مشجعة لتحفيز الاستثمار الاجنبي للعمل والاستثمار في الزراعة العربية بسبب عدم ملائمة البيئة الزراعية العربية ، فضلا عن ضعف التنمية الزراعية و الفساد الاداري و المالي و التي تؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج و تقليل الربح ، و كون المستثمر الاجنبي يعود لشركات و دول فيها فائض زراعي يفتش عن سوق لتصريفه .

ثانيا : التوصيات

- ١- تنسيق الجهود العربية لحل المشاكل و التحديات التي تواجه الزراعة العربية كالتحديات الارضية و المياهألخ .
- ٢- تنسيق الجهود لانتاج مكونات الحزمة التكنولوجية كما ونوعا عربيا لعدم امكانية استيرادها من الخارج طالما هناك احتكار لها من قبل الدول المتقدمة وشركاتها الاحتكارية ، وفقا لقيود حقوق الملكية الفكرية و مشاكل سعرية ، و اتفاقيات و غير ذلك
- ٣- ضرورة الابقاء على دور فاعل للدولة في القطاع الزراعي لعدم قدرة القطاع الزراعي الخاص بالنهوض بالواقع الزراعي العربي وذلك لضعف امكانياته.
- ٤- الاهتمام بالمراكز البحثية الزراعية من حيث الاموال اللازمة و الكوادر الفنية و العلمية و التكنولوجية .
- ٥- تنسيق الجهود العربية و توحيدها لحل المشاكل المائية مع دول الجوار . و الاهتمام بتقانات الري الحديثة .
- ٦- ضرورة تقديم كل اشكال الدعم المالي و العلمي و التكنولوجي من قبل القطاع العام للقطاع الزراعي ، للبنى التحتية و المراكز البحثية و المؤسسات ذات العلاقة .
- ٧- تنسيق الجهود العربية لاقامة تكتلات اقتصادية عربية للاستفادة من مزايا التكتلات التي سمحت بها WTO .

المصادر

١. بلاسم جميل خلف ، الافاق المستقبلية للامن الغذائي العربي في ظل تحديات العولمة ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية / جامعة بغداد ٢٠٠٢، ص٦٥.
٢. <http://www.waterexpert.se>
٣. <http://www.waterexpert.se>
٤. عيادة سعيد حسين ، نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٣ .
٥. عيادة سعيد حسين ، المصدر نفسه ص ٢٦
٦. فاضل جواد دهش ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٤-٩٨ .
٧. بلاسم جميل خلف اثر السياسة الزراعية على الانتاج الزراعي في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠ اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص٥٨.
٨. FAO , AGRICULTURE TOWARD , 2000 , P66 .

٩. صلاح الوزان ، التنمية الزراعية العربي ، الواقع و الممكن ، مركز دراسات الوحدة العربية و بيروت ، تشرين ثاني ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠١ .
١٠. عاصم اسماعيل نصيف ، اهمية الري التكميلي في الزراعة الديمة و مجلة الزراعة العراقية ، عدد خاص ، السنة ٦٠ ، وزارة الراعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٢ .
١١. تقرير منظمة اليونسكو لعام ٢٠١٠ .
١٢. بلاسم جميل خلف ، واقع البنية التحتية ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المشترك لكلية الادارة والاقتصاد والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية المنعقد للفترة من ٢-٤/نيسان ٢٠١٣ ، ص ١٥ .
١٣. فاضل جواد دهش ، الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي ، ط ١ ، مطبعة العزة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٤ .
١٤. فاضل جواد دهش ، المصدر السابق نفسه ، ص ١٩٨ .
١٥. ثائر محمود رشيد ، اشكالية الامن الغذائي في العراق في ظل سياسة الاغراق و عضوية منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول في مركز بحوث السوق و حماية المستهلك جامعة بغداد ، (١٥ - ١٦ اذار ٢٠٠٥) ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٣ .
١٦. المنظمة العربية للتنمية الراعية ، المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الاقليمية و الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .
١٧. بلاسم جميل خلف ، واقع الاقتصاد العراقي و تحديات الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة دراسات محاسبية و مالية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٣٢ .
١٨. بلاسم جميل خلف ، واقع الاقتصاد العراقي و تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة لسنة ٢٠٠٩ ، ص ٢٢ .